كلية الحقوق

# دور حوافز الإستثمار في التنمية المستدامة

**الباحث**

**امير صابر احمد ابو سعده**

**باحث دكتوراه – ضابط شرطة بوزارة الداخلية**

**amiramiraboseade@gmail.com**

**مقدمة**

تسعى جميع الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تعني تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة على نحو متوازن[١]. وتعد الاستثمارات أحد أهم العوامل التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تؤدي إلى خلق فرص عمل، وزيادة الإنتاج، وتحسين مستوى المعيشة[٢].

وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، ويتم قياس هذه الأبعاد من خلال مجموعة من المؤشرات، مثل: معدل النمو الاقتصادي، ونسبة الفقر، ومستوى التعليم، ومعدلات التلوث، ومعدلات تغير المناخ[٣]. ويمكن أن تؤدي حوافز الاستثمار إلى تحقيق التنمية المستدامة، إذا تم تصميمها وتنفيذها بشكل جيد[٤].

**حيث تستطيع الحكومات أن تلعب دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات من خلال تقديم الحوافز الاستثمارية، التي تهدف إلى تشجيع المستثمرين على تأسيس مشاريع جديدة، أو التوسع في مشاريعهم القائمة، أو نقل أعمالهم إلى بلد معين، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.**

**أهداف الدراسة:**

تهدف دراسة موضوع (أثر حوافز الاستثمار على التنمية المستدامة) إلى تحقيق:

١. التعرف على دور حوافز الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة. وذلك من خلال دراسة المفهوم الشامل للتنمية المستدامة، وتحديد أبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، وتحليل دور حوافز الاستثمار في تحقيق هذه الأبعاد.

---

**[١] احمد توفيق الانصارى: الاقتصاد الاستثمارى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٢٠، ص٥١**

**[2] Bao-Thy Le, Essays on foreign direct investment: firm productivity, regional externalities, and resource curse, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, UNIVERSITÉ DE STRASBOURG, 2021, p.40.**

**[٣] مدحت ابو النصر، وياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة (مفهومها – أبعادها – مؤشراتها)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٧، ص٦٩، وما بعدها.**

**[4] JEFFREY D. SACHS, THE AGE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT, Columbia University Press, 2015, p.493.**

٢. تحليل التجارب الدولية في استخدام حوافز الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة. وذلك من خلال دراسة بعض النماذج الدولية الناجحة في استخدام حوافز الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة.

٣. تقديم توصيات بشأن كيفية استخدام حوافز الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية. وذلك من خلال دراسة التجارب الدولية الناجحة، وتحديد العوامل التي أدت إلى نجاحها، واقتراح التوصيات التي يمكن أن تساهم في نجاح تجارب الدول النامية في استخدام حوافز الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة.

**تساؤلات الدراسة:**

فرضت دراسة أثر حوافز الاستثمار تساؤلا عاما، وهو ما أثر حوافز الاستثمار على التنمية المستدامة، ونبع من هذا التساؤل عدة أخرى:

١. ما هو مفهوم التنمية المستدامة؟

٢. ما هي أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؟

٣. ما هي المؤشرات التي تستخدم لقياس أبعاد التنمية المستدامة؟

٤. ما هو دور حوافز الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة؟

٥. ما هي العوامل التي يجب مراعاتها عند تصميم وتنفيذ حوافز الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة؟

٦. ما هي بعض النماذج الدولية في التنمية المستدامة التي استخدمت حوافز الاستثمار لتحقيق أهدافها؟

**مشكلة الدراسة:**

تتمثل إشكالية دراسة أثر حوافز الاستثمار على التنمية المستدامة في أن هذه السياسة يمكن أن تؤدي إلى آثار إيجابية وسلبية على التنمية المستدامة، وذلك حسب طبيعة الحوافز المقدمة، وأهداف التنمية المستدامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها. فمن الآثار الإيجابية لحوافز الاستثمار على التنمية المستدامة:

١. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يساهم في توفير فرص عمل، ونقل التكنولوجيا، وتحسين الاقتصاد.

٢. تحفيز الاستثمارات المحلية، مما يساهم في زيادة الإنتاج المحلي، وخلق فرص عمل جديدة.

٣. تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أما الآثار السلبية لحوافز الاستثمار على التنمية المستدامة:

١. تشجيع الاستثمارات في القطاعات غير المستدامة، مثل القطاعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية أو التي تسبب التلوث.
٢. إهدار الموارد المالية، وذلك في حالة تقديم حوافز غير ضرورية أو غير فعالة.
٣. تزايد التفاوت الاقتصادي، وذلك في حالة تركيز الحوافز على فئة معينة من المستثمرين.

ولذلك، فإن دراسة أثر حوافز الاستثمار على التنمية المستدامة تتطلب تحليلًا دقيقًا لهذه الآثار، وذلك من أجل تحديد أفضل الطرق لضمان تحقيق الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية.

**أهمية الدراسة:**

تتضح أهمية دراسة موضوع أثر حوافز الاستثمار على التنمية المستدامة في أن حوافز الاستثمار تلعب دورًا مهمًا في التنمية المستدامة، وذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز الاستثمارات المحلية، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولذلك، فإن دراسة أثر هذه السياسة على التنمية المستدامة تساعد على الاستفادة منها بشكل أفضل لتحقيق هذه الأهداف. تسعى الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تعني تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن، وذلك من أجل ضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية. ولذلك، فإن دراسة أثر حوافز الاستثمار على التنمية المستدامة تساعد على تحديد أفضل الطرق لضمان تحقيق هذه الأهداف.

**منهج الدراسة:**

**المنهج التحليلي:** يستخدم المنهج التحليلي لدراسة النظام القانوني لحوافز الاستثمار من خلال تحليل القواعد القانونية التي تحكم حوافز الاستثمار، وتحديد مدى كفاية هذه القواعد في تحقيق أهداف حوافز الاستثمار، وحماية حقوق المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

**المنهج الوصفي:** يستخدم المنهج الوصفي لدراسة النظام القانوني لحوافز الاستثمار من خلال وصف القواعد القانونية التي تحكم حوافز الاستثمار

**خطة الدراسة**

**الباحث سيتناول موضوع (أثر حوافز الاستثمار على التنمية المستدامة) من خلال:**

**المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة**

**المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.**

**المطلب الثانى: أبعاد التنمية المستدامة.**

**المبحث الثاني: حوافز الاستثمار أداة لتحقيق التنمية المستدامة**

**المطلب الأول: دور حوافز الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة.**

**المطلب الثانى: بعض النماذج الدولية في التنمية المستدامة.**

## المبحث الأول

## ماهية التنمية المستدامة

**تمهيد وتقسيم**

التنمية المستدامة هي رؤية تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف، وهى: النمو الاقتصادي الشامل، والقضاء على الفقر المدقع، وحماية البيئة، من أجل خلق عالم أكثر عدلاً وازدهاراً ومسؤولية[١]. وتهتم المجتمعات المدنية بالتنمية المستدامة لأنها تؤدي إلى أزمات إذا لم يتم تحقيقها." بإحدى الجمل التالية: لأنها تسعى إلى تحقيق مستقبل أفضل للجميع. ولأنها تدرك أن التنمية غير المستدامة ستؤدي إلى تدهور البيئة والمجتمع. ولأنها تؤمن بأهمية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية[٢]. وسيتناول الباحث هذا المبحث من خلال:

**المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.**

**المطلب الثانى: أبعاد التنمية المستدامة.**

### المطلب الأول

### مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مهم للغاية في العصر الحالي، فهى طريقة لفهم العالم، وطريقة لحل المشكلات العالمية، حيث ستكون أهداف التنمية المستدامة بمثابة دليل للدبلوماسية الاقتصادية العالمية في الجيل القادم[٣]. والتنمية المستدامة هي وسيلة لفهم العالم باعتباره تفاعلا معقدا بين النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية[٤].

تسعى وتطمح كل الدول إلى التقدم والتطور نحو الأفضل رغم اختلاف وتباين ذلك السعي والظروف المحيطة به، وإن كانت هناك دول قليلة قد بلغت مستويات تطورية متقدمة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا، فإن هناك دولا كثيرة لم تكمل حتى ضرورات الحياة الكريمة

---

**(1) JEFFREY D. SACHS, THE AGE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT, op.cit., p.3.**

**(2) Gilles Dufrénot, New Challenges for Macroeconomic Policies, Palgrave Macmillan, 2023, p.159.**

**(3) JEFFREY D. SACHS, THE AGE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT, op.cit., p.1.**

**(4) JEFFREY D. SACHS, Ibid, p.482.**

للإنسان، وبالتالي عليها بذل جهود مضاعفة لذلك. وهو ما يعني حاجتها الملحة لتحقيق التنمية[١].

**ومفهوم التنمية المستدامة يتكون من مصطلحين، مصطلح "التنمية"، ومصطلح ""المستدامة"، ويرتأى الباحث تناول مفهوم كل مصطلح على حدة، من أجل الإحاطة بكل جوانب مصطلح التنمية المستدامة، وهذا ما سيتناوله الباحث.**

**١- مفهوم التنمية (Development)**

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار، والتطور الإنساني، والاجتماعي. وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والنظرية السياسية والاقتصادية التي يقتنع بها صاحب التعريف. فعلي سبيل المثال فإن علاء الاقتصاد مثلا يعرفون التنمية بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي والدخل القومي والأسري في حين يري علاء علم الاجتماع على أن التنمية هي تغيير اجتماعي مقصود ومخطط يستهدف تغيير السلوكيات والثقافات حتى تكون ايجابية ومنفتحة ومرنة ومنتجة[٢].

وقد شكلت مرحلة استقلال الدولة المستعمرة بعد الحقبة الاستعمارية، خطا فاصلا بين التخلف الذي حاولت القوى الاستعمارية ترسيخه، وبين التنمية التي حاولت جماعة الصفوة الوطنية في تلك الدول تأسيسها[٣]. وليس لمصطلح التنمية تعريف ثابت مقبول عالميا، هناك رؤى مختلفة للتنمية. فقد وردت تعاريف عديدة للتنمية ونذكر منها: التنمية هي ظاهرة أصيلة وإن بدأ الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية كما أنها ظاهرة كلية تتم بصورة واعية وسريعة لتضمن الدول النامية لنفسها مكانة رائدة[٤].

ويمكن تعريف "التنمية" على أنه يشير إلى التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التقدمي في البلدان النامية[٥]. ويمكن تعريفها على أنها: ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلي وأفضل[٦].

---

**[١] احمد توفيق الانصارى: الاقتصاد الاستثمارى، مرجع سبق ذكره، ص٤٩**

**[٢] مدحت ابو النصر، وياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، ص٦٦**

**[٣] على زيد الزغبى: التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٢**

**[٤] احمد توفيق الانصارى: الاقتصاد الاستثمارى، مرجع سبق ذكره، ص٥٠**

**[5] JULIA WALKER, A LM A PEKMEZOVIC, and GORDON WALKER, Sustainable Development Goals, Wiley, 2019, p.64.**

**[٦] مدحت ابو النصر، وياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، ص٦٥**

وتشمل التنمية[١] العديد من الجوانب التنموية اللازمة لتحقيقها، وهى التنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية، فالتنمية الاقتصادية Economic Development بشكل عام إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة[٢]. والتنمية البشرية Human Development، هي التي يمكن تعريفها بأنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها[٣].

**ومن خلال التعريفات السابقة يلاحظ الباحث الآتى:**

ترتبط التنمية بالنمو الاقتصادي – ويُفهم المفهوم الأخير على أنه زيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، مقارنة من فترة زمنية إلى أخرى[٤].

التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى[٥]. وبمعنى أخر فإن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.

أن التنمية ليست تركيبة من الإجراءات والسياسات الموحدة والمعروفة والتي تقضي على التخلف في البلدان النامية، بل على كل بلد اتخاذ النموذج التنموي الذي يتناسب مع ظروفه وإمكانياته وتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة القصيرة والبعيدة المدى والاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٦].

---

**[١] محمود على الشرقاوى: النمو الاقتصادى وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص٣٩**

**[٢] مدحت ابو النصر، وياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، ص٩٣**

**[٣] عدنان داود محمد العذارى: الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة فى بعض الدول الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص٣١**

**[4] JULIA WALKER , A LM A PEKMEZOVIC, op.cit., p.64.**

**[٥] مدحت ابو النصر، وياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، ص٦٧**

**[٦] احمد توفيق الانصارى: الاقتصاد الاستثمارى، مرجع سبق ذكره، ص٥١.**

**٢- مفهوم الاستدامة**

يعود استخدام مصطلح "الاستدامة" إلى علم النظم البيئية (علم الايكولوجي Ecology)[١]، إذ استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيرات في خصائصها وعناصرها[٢]، ويشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الإنجليزي " Sustainability " إلى القابلية للدوام والحفظ من التدني، ولعل هذا المفهوم يمكن أن يمثل موقفا ساكنا، بمعنى أن استدامة التنمية يمكن أن تتحقق إذا احتفظ الإنتاج بمستواه الحالي، بينما يجب النظر إلى الاستدامة كموقف ديناميكي يعكس الاحتياجات المتغيرة لسكان متزايدين، وهناك الكثير من الجهود التي بذلت ولا تزال لتحديد مفهوم أكثر دقة للتنمية المستدامة[٣].

يتم تعريف الحفظ هنا على أنه إدارة الاستخدام البشري للمحيط الحيوي بحيث يمكن أن يحقق أكبر فائدة مستدامة للأجيال الحالية مع الحفاظ على قدرته على تلبية احتياجات وتطلعات المستقبل. وبالتالي فإن الحفاظ هو أمر إيجابي، يشمل الحفاظ على البيئة الطبيعية وصيانتها والاستخدام المستدام لها وترميمها وتعزيزها. يهتم الحفاظ على الموارد الحية على وجه التحديد بالنباتات والحيوانات والكائنات الحية الدقيقة، وبالعناصر غير الحية في البيئة التي تعتمد عليها. تتميز الموارد الحية بخاصيتين مهمتين، مزيجهما يميزها عن الموارد غير الحية: فهي قابلة للتجديد إذا تم حفظها، وقابلة للتدمير إذا لم يتم حفظها[٤].

تعني الاستدامة التركيز على نهج عالمي لدراسة أوجه الترابط بين الأنشطة الاقتصادية والنظم البيئية الأخرى. تعني الاستدامة فهماً أفضل للعلاقات بين التوازن الاقتصادي الكلي

---

**[١] حيث كان يستخدم مفهوم "الحد الأقصى للعائد المستدام" في إدارة مصائد الأسماك، وهو يشير إلى الحد الأقصى من الأسماك التي يمكن صيدها سنويًا دون الإضرار بالنظام البيئي. للمزيد أنظر:**

**JEFFREY D. SACHS, THE AGE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT, op.cit., p.4.**

**[٢] عدنان داود محمد العذارى: الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة فى بعض الدول الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص٣٣**

**[٣] بندر صقر سالم ، وابراهيم عبد الله عبد الرؤوف: دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تحقيق التنمية المستدامة فى المملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦٦، أغسطس ٢٠١٨، ص١٠١٣**

**[4] John Blewitt, Understanding Sustainable Development, op.cit., p.10.**

والتوازن الوبائي[١]. والمجتمع المستدام هو المجتمع الذي يتم فيه تعزيز قدرة الناس على القيام بما لديهم سبب وجيه لتقديره باستمرار.[٢]"

ومن خلال التعريفات السابقة يتبين أن قدرة بلد ما على الاستدامة تعنى تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة وارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت، وفي ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن[٣].

## المطلب الثانى

## أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

يعتمد الاقتصاد البشري على الموارد الطبيعية والبيئة، حيث توفر هذه الموارد السلع والخدمات التي يحتاجها البشر للعيش. ومع ذلك، فإن الأنشطة البشرية يمكن أن تؤدي إلى تدمير البيئة أو استنفاد الموارد الطبيعية، مما يؤثر سلبًا على التنمية المستدامة.

لذلك هناك بعدين أساسيين لتفاعل النظم البيئية الاقتصادية مع النظم البيئية الأخرى للتنمية المستدامة، ويتطلب تحقيقهما نهجا عالميا للنمو.

**البعد الأول:** يشير إلى مدى استمرارية الترابط بين الأنشطة البشرية والنظم الإيكولوجية الأخرى. ويعني ذلك أن التنمية المستدامة يجب أن تحافظ على الترابط بين الاقتصاد والبيئة، بحيث لا تؤدي الأنشطة البشرية إلى تدمير البيئة أو استنفاد الموارد الطبيعية.

**البعد الثاني:** يشير إلى الاستقطابات الناتجة عن عمليات نمو الاقتصادات الرأسمالية. ويعني ذلك أن التنمية المستدامة يجب أن تعالج التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن النمو الاقتصادي، بحيث لا تؤدي إلى مزيد من الفقر والتهميش[٤].

**أولا – أبعاد التنمية المستدامة**

في سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تركز فيها على أهداف التنمية المستدامة وهى المساواة، والنمو الاقتصادي، والوظائف اللائقة، والمدن والمستوطنات البشرية، والتصنيع، والمحيطات، والنظم البيئية، والطاقة، وتغير المناخ، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والسلام،

---

(1) **Gilles Dufrénot, New Challenges for Macroeconomic Policies, op.cit., p.149.**

(2) **Jennifer A. Elliott, An Introduction to Sustainable Development, Routledge, 4th edition, 2013, p.39.**

(٣) **احمد عادل عبد العظيم: البيئة والتنمية المستدامة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص٩**

(4) **Gilles Dufrénot, New Challenges for Macroeconomic Policies, op.cit., p.150.**

والعدالة. دخلت أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠١٦، وتحدد إطارًا زمنيًا مدته ١٥ عامًا لتحقيقها[١].

**ومن خلال الأهداف السابقة فإن التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية، هى: البعد البيئي، والبعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي. وهذا ما سيتناوله الباحث**

**١- البعد البيئى**

أصبحت الاستدامة مصطلحاً رئيسياً لمجموعة أنصار حماية البيئة في العالم. وأنه يتعين على البشرية أن تعترف وتجد مكانها في نظام بيئي دوري قادر على التكاثر المستمر، ولكنها تحتاج باستمرار إلى مدخلات من الطاقة للحفاظ على نفسها[٢]. والبعد البيئي للتنمية المستدامة يشير إلى أن التنمية اليوم لا ينبغي أن تكون على حساب أجيال المستقبل، ولكنها لابد من أن تحترم ما يتم نقله من جيل إلى آخر، وهو رأس المال الطبيعي[٣].

ويعني هذا البعد أن التنمية المستدامة تهتم بتحقيق التوازن البيئي بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة وتدعم الجهود الإيجابية والتغلب على السلبية التي تحدث خللاً في التوازن البيئي ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة، حتى لا يؤثر القيام بذلك على مستقبل التنمية في المجتمع كما يعني هذا البعد الاهتمام بحماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية اللازمة لا نتاج المواد الغذائية والوقود، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم إتلاف التربة أو تدمير الغطاء النباتي واستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الإنتاج [٤].

وهناك من يرى أن المفهوم الحقيقي للتنمية المستدامة لابد أن يهدف إلى الارتفاع المستمر بمستوى المعيشة والتوزيع العادل لثمار النمو بين أفراد المجتمع، ولابد أن يتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة محليا مع مراعاة ضرورة وحتمية الحفاظ على التوازن البيئي[٥]. ويتمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة حول دمج تخصصات العلوم الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية لمعالجة التعقيدات والشكوك المتعلقة بالتغير البيئي العالمي ولفهم الأنشطة البشرية

---

**(1) Diane-Charlotte Simon, and Alexander S. Preker, Sustainability Business and Investment Implications, World Scientific Series in Health Investment and Financing – Vol. 5, 2023, p.98.**

**(2) John Blewitt, Understanding Sustainable Development, op.cit., p.7.**

**(3) Jennifer A. Elliott, An Introduction to Sustainable Development, op.cit., p.40.**

**(٤) مدحت ابو النصر، وياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، ص١٠٥**

**(٥) رانيا محمود عبد العزيز عمارة: مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات الغربية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص٣٣٦**

كعنصر متكامل وقوة على مستوى الكوكب في نظام الأرض[١]. والدولة تكون ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء انظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية[٢].

**أ- الموارد الطبيعية**

تلعب الموارد الطبيعية دورًا أساسيًا في التنمية المستدامة، حيث أنها توفر السلع والخدمات التي يحتاجها البشر للعيش، مثل الغذاء والماء والطاقة والموارد المعدنية. وتمثل الموارد الطبيعية مصدرًا مهمًا للدخل والثروة للعديد من البلدان. ومع ذلك، فإن الأنشطة البشرية يمكن أن تؤدي إلى استنفاد الموارد الطبيعية أو تدميرها، مما يؤثر سلبًا على التنمية المستدامة[٣].

**ب- حماية البيئة من التلوث**

يؤرخ البعض لظهور مفهوم التنمية المستدامة بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية بستوكهولم عام ١٩٧٢. والذى خصص جل اهتمامه بقضايا التلوث[٤]، خاصة وأن الاحتياجات تختلف بين الأفراد والمجتمعات، وتتغير بمرور الوقت. كما أنها ترتبط بقدرة المجتمع على تلبيتها. ففي بعض الأماكن، قد تكون الاحتياجات الأساسية مثل الحصول على مساحة مفتوحة وهواء نظيف، وفي أماكن أخرى، قد تكون الاحتياجات أكثر تعقيدًا، مثل الحصول على الثروة المادية، حتى لو أدى ذلك إلى المزيد من التلوث. ولكن في كثير من الأحيان، يتم تلبية احتياجات مجموعة معينة أو مكان معين على حساب الآخرين. فمثلاً، قد يضطر السكان المحليون إلى التخلي عن منازلهم أو أراضيهم من أجل بناء مشروع تجاري أو صناعي[٥].

لذلك يتعين على العالم أن يتخلص من إدمانه على الفحم وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى، فقد ارتفع إنتاج واستهلاك الفحم العالمي في عام ٢٠١٧ بعد عامين من الانخفاض، حيث يستمر بناء وتمويل محطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم من قبل بعض الشركات. وهذا يتعارض مع تحذيرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأن الوقت المتبقي

---

**(1) Bao-Thy Le, Essays on foreign direct investment: firm productivity, regional externalities, and resource curse, op.cit., p.42.**

**(٢) على زيد الزغبى: التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٢**

**(٣) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: آثار الاستثمار الاجنبى المباشر على القطاع الصناعى فى دول مجلس التعاون، التعاون الصناعى فى الخليج العربى، المجلد ٢٢، العدد ٨٦، أكتوبر ٢٠٠١، ص١٠٨**

**(٤) على زيد الزغبى: التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٣**

**(5) Jennifer A. Elliott, An Introduction to Sustainable Development, op.cit., p.40.**

أمامنا هو ١٢ عاما فقط للعمل على تجنب كارثة مناخية، وأنه ينبغي التخلص التدريجي من الفحم بالكامل بحلول عام ٢٠٥٠. ويجب أن يبدأ هذا التحول الآن[١].

**ج- مواجهة تغير المناخ**

اجتمع العالم في ريو دي جانيرو في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف أيضا باسم قمة الأرض في ريو، واعتمد اتفاقيتين بيئيتين رئيسيتين متعددتي الأطراف، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ( اتفاقية التنوع البيولوجي)، كما أرست الأساس لاتفاقية ثالثة تم اعتمادها بعد ذلك بعامين، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي الذكرى العشرين لقمة الأرض في ريو، في يونيو ٢٠١٢، اجتمع العالم للمرة الثالثة، مرة أخرى في ريو، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروف بشكل غير رسمي باسم قمة ريو+٢٠[٢].

**والباحث يرى أن تغير المناخ يؤثر على جميع أبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك البعد الاقتصادى، والبعد الاجتماعى. فارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى ذوبان الأنهار الجليدية، وارتفاع مستويات سطح البحر، مما يعرض النظم البيئية للخطر. كما يؤدي إلى حدوث ظواهر جوية متطرفة، مثل الفيضانات والجفاف، مما يتسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة.**

ولقد اعتقد الاقتصاديون منذ فترة طويلة أن النمو الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض التلوث، وذلك بسبب تأثيرين:

**التأثير التركيبي:** حيث تميل البلدان الأكثر ثراءً إلى إنتاج سلع وخدمات أقل تلويثًا، وذلك لأن المستهلكين الأكثر ثراءً يهتمون أكثر بنوعية الحياة، بما في ذلك البيئة.

**التأثير الفني:** حيث تؤدي الزيادة في مستويات المعيشة إلى ظهور تقنيات إنتاج أقل تلويثًا، وذلك بسبب القيود التنظيمية أو الرغبة في تقليل التكاليف[٣].

---

**[١] وقف إزالة الغابات الاستوائية، التي تساهم حاليًا بنسبة ١٥% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم. وهذا يعادل الانبعاثات الصادرة عن جميع السيارات والشاحنات والقطارات. وتفيد التقارير أن التحول إلى الوقود الحيوي في الولايات المتحدة أدى إلى إزالة الغابات لإنتاج زيت النخيل في إندونيسيا. كان العام المنتهي في يوليو ٢٠١٨ هو العام الأسوأ منذ عقد من الزمن من حيث فقدان الغابات في منطقة الأمازون. وستكون هناك حاجة إلى التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمستهلكين لوقف إزالة الغابات وتدهورها. للمزيد أنظر:**

**JULIA WALKER , A LM A PEKMEZOVIC, op.cit., p.32.**

**[2] JEFFREY D. SACHS, THE AGE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT, op.cit., p.481.**

**[3] Gilles Dufrénot, New Challenges for Macroeconomic Policies, op.cit., p.155.**

وعلى الرغم من ذلك، فإن مواجهة تغير المناخ أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهة تغير المناخ، من حيث خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري: وذلك من خلال التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة الاعتماد على النقل العام[١]، وتكيف المجتمعات مع آثار تغير المناخ: وذلك من خلال بناء السدود للحماية من الفيضانات، وتطوير المحاصيل التي تتحمل الجفاف، وتعزيز قدرات المجتمعات على مواجهة الكوارث الطبيعية[٢]. ويمكننا مواجهة تغير المناخ كجزء من البعد البيئى البيئى فى التنمية المستدامة:

١. تبني مشاريع الطاقة المتجددة: مثل مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتي تساعد على تقليل اعتماد الدول على الوقود الأحفوري، وبالتالي خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
٢. تطوير أنظمة النقل العام: وذلك من أجل تقليل الاعتماد على السيارات الخاصة، وبالتالي تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
٣. حماية النظم البيئية: وذلك من خلال الحد من إزالة الغابات، وحماية التنوع البيولوجي، مما يساعد على امتصاص غازات الاحتباس الحراري.

وهناك العديد من الأمثلة على كيفية مواجهة تغير المناخ كجزء من البعد البيئي للتنمية المستدامة. فمثلاً، تقوم العديد من البلدان ببناء محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يساعد على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. كما تقوم العديد من البلدان بتطوير خطط للتكيف مع آثار تغير المناخ، مثل ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط الطقس، وارتفاع منسوب سطح البحر. بالإضافة إلى ذلك، تقوم العديد من البلدان بحماية النظم البيئية الطبيعية، مثل الغابات والمحيطات، مما يساعد على الحفاظ على التنوع البيولوجي[٣].

**٢- البعد الاقتصادى**

البعد الاقتصادى في التنمية المستدامة يتحقق من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعادل، وخلق فرص أكبر للجميع، والحد من عدم المساواة، ورفع مستويات

---

(1) **Diane-Charlotte Simon, and Alexander S. Preker, Sustainability Business and Investment Implications, op.cit., p.98.**

(2) **JEFFREY D. SACHS, THE AGE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT, op.cit., p.35.**

(3) **Romain Razafindravaosolonirina, Essays on Foreign Direct Investment, Economic Vulnerability and Uncertainty, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, UNIVERSITE DE LA REUNION, 2018, p.23.**

المعيشة الأساسية؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، واستعادتها وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة[١]. **ويتكون البعد الاقتصادى في التنمية المستدامة من ثلاثة عناصر رئيسية، وهى:**

**أ- النمو الاقتصادى**

النمو الاقتصادي هو زيادة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد[٢]، ويُعد النمو الاقتصادي أحد أهم عناصر التنمية المستدامة، حيث يوفر الإمكانيات المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الأخرى، مثل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، وحماية البيئة[٣].

النمو الاقتصادي بمؤشراته التقليدية – الزيادة المطردة في الدخل القومي وحصة الفرد منه، يتضمن التحسن المستمر في وضعية كل فرد وتقليص الفجوة المادية للمواطنين وذلك من خلال سياسة معينة مبنية على استراتيجية توفير الموارد البشرية والآلات والأدوات الضرورية والاحتياطية مع الاشراف الفني والتنظيم الاقتصادي الهادف الذي يتماشى مع الأهداف السياسية والأيدلوجية المحددة، وعلى هذا الأساس، فإن التنمية الاقتصادية إنما هي فعل سياسي بأعلى معاني هذه الكلمة[٤] .

وهناك من يرى أن النمو الاقتصادي والتحديث الصناعي وضرورات السوق يجب أن تكون محركات وأهداف رئيسية لجميع الدول. إلا أن هذا لا يعكس أولويات الدول النامية، حيث تواجه هذه الدول تحديات مختلفة، مثل الفقر، والصحة، والدخل، والاستدامة الزراعية، والأمن الغذائي، والفرص التعليمية والإنجازات، والمأوى، والصرف الصحي، والتصحر، النزاع المسلح[٥].

---

(1) **JEFFREY D. SACHS, THE AGE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT, op.cit., p.6.**

(2) **LES DOSSIERS DU CAD, L'importance de l'investissement privé pour le développement, MOBILISER L'INVESTISSEMENT PRIVE AU SERVICE DU DÉVELOPPEMENT, Revue de l'OCDE sur le développement, no 6, 2005, p.19.**

(3) **Jordan Ondatje, Investment Incentives, Real Estate Working Group, 2019, p.5.**

(٤) **إحسان محمد الحسن: علم الاجتماع الاقتصادى، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، ٢٠١٠، ص١٧٨**

(5) **John Blewitt, Understanding Sustainable Development, op.cit., p.11.**

ويقترن النمو الاقتصادي بالتركيز على رفاهية السكان، الذي يشمل الاستدامة البيئية والتوزيع العادل للثروة وسياسات المحافظة على معدل التوظيف التي قد تواجه جميعها بعضا من التحديات حين اضطلاع القطاع الخاص بتنفيذ مشاريع البنية التحتية[١].

**٣- البعد الاجتماعى**

البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية حياة الأفراد والمجتمعات. ويشمل البعد الاجتماعي مجموعة واسعة من القضايا، مثل:

١. القضاء على الفقر: وهو أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، ويشمل ضمان حصول جميع الأفراد على الموارد الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والمياه والرعاية الصحية والتعليم.
٢. تحقيق المساواة: ويشمل ضمان المساواة بين جميع الأفراد، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الإعاقة.
٣. تعزيز التنمية البشرية: ويشمل تحسين قدرات الأفراد والمجتمعات، من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتدريب المهني.
٤. بناء مجتمعات قوية: ويشمل تعزيز المشاركة الاجتماعية والسياسية، وبناء الثقة والتضامن بين أفراد المجتمع[٢].

**ثانيا- مؤشرات التنمية المستدامة**

ينشر البنك الدولي العديد من المؤشرات التي تقيس التنمية المستدامة بدون صور، ولكن مع بيانات إحصائية توضح الاتجاهات والتغيرات في مختلف المجالات. وتشمل هذه المؤشرات قياس الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، والت سبق وأن تناولها الباحث، ويمكن استخدام هذه المؤشرات لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وسيقوم الباحث بتتبع هذه المؤشرات التي تقيس حالة التنمية المستدامة في مصر.

---

**[١] ناصر عبد العزيز الرشيد: تحويل المساهمة العامة إلى خاصة فى تنفيذ مشروعات البنية التحتية – مؤسسات مستدامة فى ظل قواعد الاستثمار الدولية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد ٤٦، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٢، ص٤٦٠**

**[2] Diane-Charlotte Simon, and Alexander S. Preker, Sustainability Business and Investment Implications, op.cit., p.103.**

المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر ١,٩٠ دولار في اليوم للفرد (٢٠١١تعادل القوة الشرائية) (% من تعداد السكان)

| السنة | ٢٠٠٨ | ٢٠١٠ | ٢٠١٢ | ٢٠١٥ | ٢٠١٧ | ٢٠١٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١,٩٠ دولار في اليوم للفرد | ٢,٩ | ١ | ٠,٩ | ٠,٩ | ٢,٥ | ١,٥ |

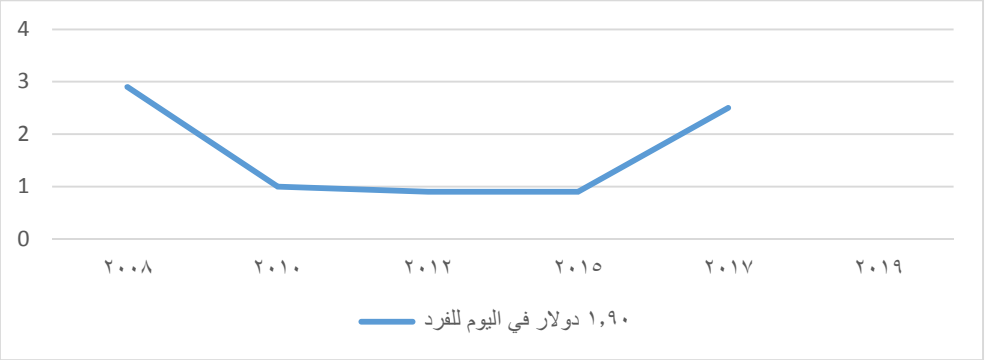


المصدر:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?end=2019&locations=EG&start=2006

مؤشر: العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)

| السنة | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ | ٢٠١٠ | ٢٠١٥ | ٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات) | ٦٦,٣١٢ | ٦٨,٠٠٧ | ٦٨,٧٧٩ | ٦٩,٦٦٤ | ٧٠,٤١٥ | ٧٠,٩٩ |

المصدر:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.LE00.IN?end=2021&locations=EG&start=2012

مؤشر: الزيادة السكانية (% سنوياً)

| السنة | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ | ٢٠١٠ | ٢٠١٥ | ٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الزيادة السكانية (% سنوياً) | ٢,٢ | ٢,١ | ١,٩ | ٢,٠٢ | ٢,٢ | ١,٧ |

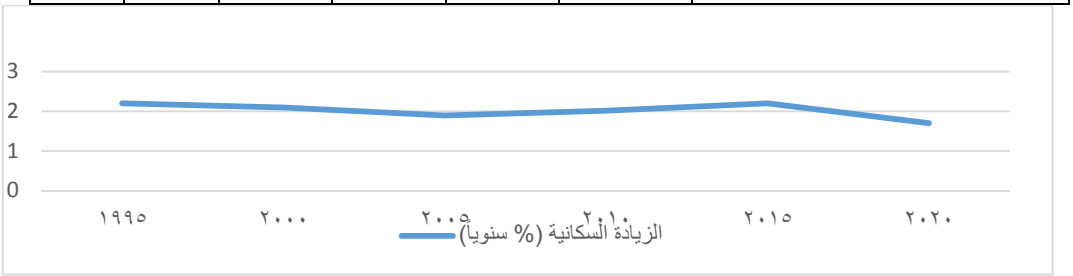


المصدر:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW?locations=EG

| السنة | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بالتريليون جنيه | ٢,٧٩ | ٢,٨٨ | ٣,٠٦ | ٣,٢٩ | ٣,٣٢ | ٢,٤٨ | ٢,٦٣ | ٣,١٩ | ٤,٢٥ | ٤,٧٧ |

مؤشر: إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KN?end=2022&locations=EG&start=2011

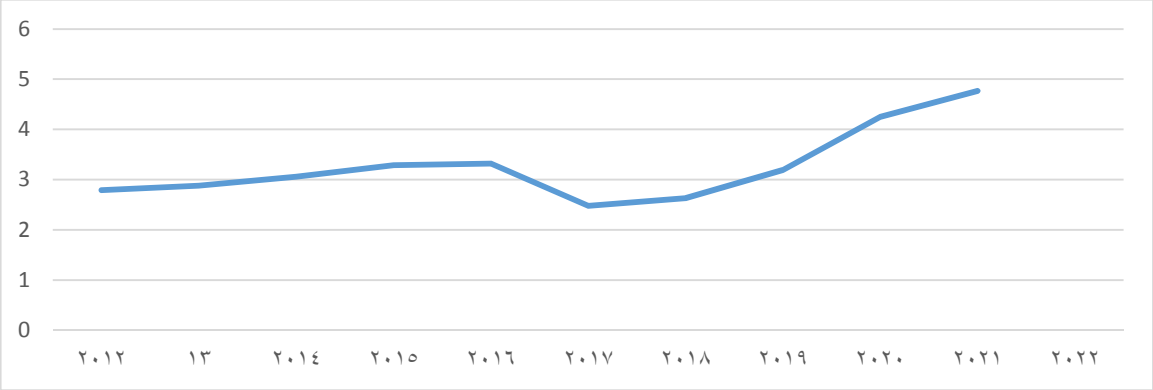


مؤشر: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)

| السنة | ٢٠١٢ | ٢٠١٤ | ٢٠١٦ | ٢٠١٨ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بالعملة المحلية | ٣٣٥٨٠,٢٢ | ٣٣٧٠٦,٩٤ | ٣٥١٦٧,٦٩ | ٣٧١١٩,٤٥ | ٣٩١٦٥,٢٦ | ٤١٧٤٩,٦٧ |

المصدر:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KN?locations=EG

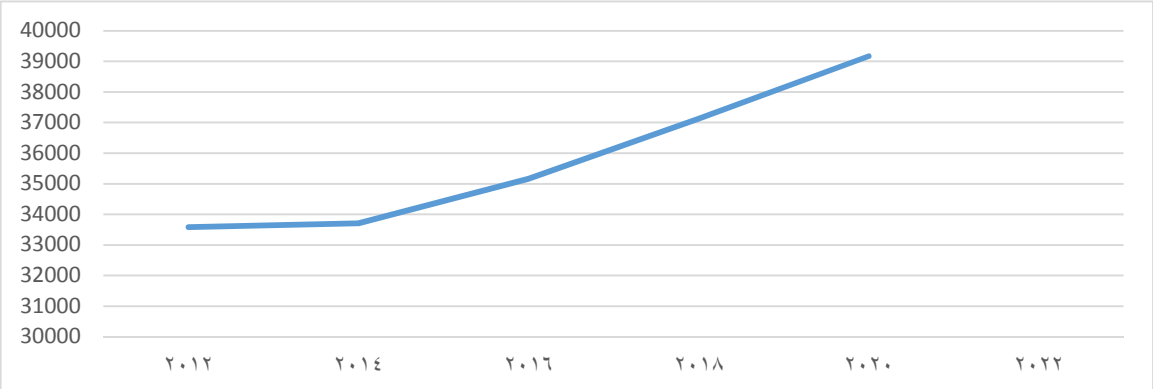

## المبحث الثاني

## حوافز الاستثمار أداة لتحقيق التنمية المستدامة

**تمهيد وتقسيم**

إن الطلب على الاستثمارات التي تسعى إلى تحقيق عوائد مالية واجتماعية يتزايد بسرعة، وخاصة الاستثمارات التي تركز على التنمية الاجتماعية والمستدامة[١]. لذلك فإن الاستثمار وخاصة الأجنبي المباشر يعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث تعاني الدول النامية من مشكلات عديدة كالبطالة، وانخفاض متوسط الدخل الفردي، الفقر، ضعف البنى التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة، وتوظف الكفاءات القادرة على التغيير. ونظرا للاختلال الهيكلي الذي تعاني منه هذه الدول والذي ينعكس في ضعف مواردها التمويلية الداخلية وبسبب قلة وصعوبة الحصول على المنح والمساعدات فقد لجات إلى الاستدانة، وما قادها إلى الوقوع في أزمة المديونية وجعل مسيرة التنمية في هذه الدول تواجه تحديات صعبة ومشاكل تحول دون تحقيق أهدافها . وانطلاقا من هذا تأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبرز كأحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية إلا أن مسألة استقطاب هذه الاستثمارات تحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار[٢]. ومن هنا فإن الباحث سيتناول موضوع حوافز الاستثمار كأداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المطلبين الآتيين:

**المطلب الأول: دور حوافز الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة.**

**المطلب الثانى: بعض النماذج الدولية في التنمية المستدامة.**

### المطلب الأول

### دور حوافز الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة وعقباتها

يهتم الاقتصاديون بالنمو الاقتصادي، ويبحثون عن الظروف التي تسمح للاقتصادات بإنتاج المزيد من الثروة. من خلال التركيز على بعض الجوانب المحددة للنمو، مثل الابتكارات التكنولوجية، والاقتصاد الرقمي، وتباطؤ مكاسب الإنتاجية، ومعدل تراكم رأس المال المادي، ودور العوامل الديموغرافية، ومساهمة التمويل[٣].

وبناءً على ما سبق ظهرت مصطلحات الاستثمار المسؤول، والاستثمار في التمويل المستدام، والاستثمار المرتبط بالمهمة، كما ظهر مفهوم "الاستثمار المؤثر" في أوائل العقد الأول

---

(1) **Diane-Charlotte Simon, and Alexander S. Preker, Sustainability Business and Investment Implications, op.cit., p.104.**

(٢) **احمد توفيق الانصارى: الاقتصاد الاستثمارى، مرجع سبق ذكره، ص٤٩**

(3) **Gilles Dufrénot, New Challenges for Macroeconomic Policies, op.cit., p.147.**

من القرن الحادي والعشرين، وفي سبتمبر ٢٠٠٩، أعلن الرئيس السابق كلينتون، في مبادرة كلينتون العالمية، عن إطلاق "مجموعة صناعية" جديدة – شبكة الاستثمار العالمي المؤثر[١].

ومن هنا تلعب حوافز الاستثمار دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تساعد على توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة التي تدعم أهداف التنمية المستدامة. وذلك من خلال:

**١- دور حوافز الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**

دعت حكومات العالم إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قدرا كبيرا من الاستثمارات الجديدة: بنية أساسية جديدة في مجالات المياه والطاقة والنقل؛ أنظمة تعليمية جديدة؛ رعاية صحية جديدة؛ وغيرها، ومن هنا فإن الاستثمار في المستقبل، وفي البشر، والتكنولوجيات، والبنية التحتية، ورأس المال الطبيعي يقع في صميم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن من سيدفع تكاليف أهداف التنمية المستدامة؟ وكيف سيتم تحقيقها من خلال التمويل الفعال؟[٢]

والباحث يرى أن تكاليف تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذى هو حزمة مركبة من المعرفة والتكنولوجيا ورأس المال، ويمكن أن يكون إضافة إلى مخزون المعرفة الحالية، وتنمية رأس المال البشري في البلدان المضيفة عن طريق التدريب وجلب موظفين مهرة من الخارج، وإدخال تقنيات إدارية جديدة ومهارات حديثة لإدارة الأعمال[٣].

لذلك فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب استثمارات كبيرة، تفوق بكثير ما تم استثماره لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. تشير التقديرات إلى أن البلدان ستحتاج إلى ٤,٥ تريليون دولار سنويًا بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠، أو ٧-١٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو ٢٥-٤٠% من الاستثمار العالمي السنوي. ورغم وجود موارد كافية متاحة عالميًا، إلا أن الموارد العامة والخاصة لا يتم توجيهها بالشكل الكافي نحو الاستثمارات المستدامة[٤].

**والباحث يرى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب استثمارات كبيرة، وأن حوافز الاستثمار يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في توجيه هذه الاستثمارات نحو الأنشطة التي تدعم هذه الأهداف. وبالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك أنواع أخرى من الاستثمارات التي**

---

(1) **Diane-Charlotte Simon, and Alexander S. Preker, Sustainability Business and Investment Implications, op.cit., p.101.**

(2) **John Blewitt, Understanding Sustainable Development, op.cit., p.33.**

(٣) **هبة الله احمد سيد: تأثير الانفتاح التجارى على التنمية المستدامة فى ظل جائحة كوفيد ١٩، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، يوليو ٢٠٢٢، ص٣٨٥**

(4) **Romain Razafindravaosolonirina, Essays on Foreign Direct Investment, Economic Vulnerability and Uncertainty, op.cit., p.10.**

**يمكن أن تدعم أهداف التنمية المستدامة، مثل الاستثمارات المحلية والاستثمارات من القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن جميع هذه الاستثمارات تتطلب حوافز لتوجيهها نحو الأنشطة المستدامة. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعاونًا دوليًا. وهذا يعني أن البلدان المتقدمة والنامية بحاجة إلى العمل معًا لتوفير الموارد والحوافز اللازمة للاستثمار في التنمية المستدامة. وهناك العديد من المبادرات الدولية التي تعمل على تعزيز تمويل التنمية المستدامة، مثل إطار عمل الأمم المتحدة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وتحتاج الحكومات إلى دعم هذه المبادرات وتعزيز التعاون الدولي لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

**٢- عقبات حوافز الاستثمار كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**

تمويل التنمية المستدامة يتم بوساطة الاستثمارات المباشرة والقروض والمنح. وقد تكون الأموال خاصة، أو حكومية. وأنه وإن يكن للاستثمارات المباشرة مزاياها، لكنها تتصف بتعقد أوجهها وتشابك مناحيها الاقتصادية والقانونية، بينما تخلو القروض الدولية من هذا العيب. كما تحجم الأموال الخاصة في الوقت الحاضر عن ارتياد ميادين الاستثمار في البلاد النامية، إلا في ظل ظروف خاصة تتبلور في أن رأس المال الخاص ينشد الاستثمار في البلاد الأجنبية حيث العائد أجزل منه في بلاده[١].

وإذا كان أحد المبادئ الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة هو عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ومع ذلك، يتخلف كثيرون عن الركب، إلى الحد الذي يجعل الأمل ضئيلا، في ظل المعدل الحالي للتقدم – أو الافتقار إليه – في القضاء على الفقر المدقع أو الجوع بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما تطمح إليه أهداف التنمية المستدامة[٢].

**١- الضعف الاقتصادى**

إن الضعف الاقتصادى للدولة يمثل عائق أمام النمو والتنمية. هناك اختلاف في الآراء حول أسباب الضعف. فبعض الباحثين يعتقدون أن ضعف البلدان هو نتيجة لعوامل خارجية، مثل الصدمات الاقتصادية والسياسية. بينما يعتقد آخرون أن ضعف البلدان هو نتيجة لعوامل داخلية، مثل سوء الإدارة والفساد. بغض النظر عن أسباب الضعف، فإن له آثارًا سلبية على النشاط الاقتصادي للبلدان. فهو يؤدي إلى عدم الاستقرار، الذي يمكن أن يلحق الضرر بديناميكيات الاستثمار[٣].

---

[١] **فؤاد شبل: التنمية الاقتصادية – أصولها وقواعدها، وكالة الصحافة العربية، ٢٠٢١، ص٢٥**

[2] **JULIA WALKER , A LM A PEKMEZOVIC, op.cit., p.30.**

[3] **Romain Razafindravaosolonirina, Essays on Foreign Direct Investment, Economic Vulnerability and Uncertainty, op.cit., p.7.**

ويُعد الضعف الاقتصادي للدولة أحد أهم العقبات التي يمكن أن تواجه حوافز الاستثمار كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. فعندما تكون الدولة ضعيفة اقتصاديًا، فإنها تكون عرضة للصدمات الاقتصادية والسياسية، مما يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي[١].

ويمكن أن يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يمكن أن يعرقل جهود التنمية المستدامة[٢]. ويمكن أن يكون للضعف الاقتصادي للدولة آثار سلبية على حوافز الاستثمار، وذلك من خلال تقليل جاذبية الدولة للمستثمرين، فعندما تكون الدولة ضعيفة اقتصاديًا، فإنها تكون أقل جاذبية للمستثمرين. وذلك لأن المستثمرين يفضلون الاستثمار في الدول التي تكون لديها بيئة اقتصادية مستقرة وقوية[٣].

كما يؤدى الضعف الاقتصادى للدولة إلى زيادة تكلفة الاستثمار، وذلك لأن المستثمرين قد يضطرون إلى تحمل مخاطر إضافية عند الاستثمار في الدول الضعيفة اقتصاديًا، وقد يشعر المستثمرون في الدول الضعيفة اقتصاديًا بالحاجة إلى تحقيق أرباح سريعة لتعويض المخاطر المتزايدة، مما يؤدى إلى توجههم نحو استثمارات تعود عليهم بعوائد سريعة، حتى لو كانت هذه الاستثمارات غير مستدامة[٤].

**٢- ضعف الحوكمة**

الحوكمة هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم كيفية إدارة وتنظيم منظمة أو مؤسسة. وهي تشمل تحديد المسؤوليات وتوزيع السلطة وضمان الشفافية والمساءلة. وتُستخدم

---

(1) **JULIA WALKER , A LM A PEKMEZOVIC, op.cit., p.66.**

(2) **Romain Razafindravaosolonirina, Essays on Foreign Direct Investment, Economic Vulnerability and Uncertainty, op.cit., p.7.**

(3) **Annie Tortian, International Investment Agreements and Their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence from Four Emerging Central European Countries, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite PARIS I – PANTHEON – SORBONNE, p.140.**

(4) **Oumama Bouabdi, Libéralisation financière et investissement direct à l'étranger: un mode de financement qui s'impose pour le développement économique des PED: cas du Maroc, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite de Toulon, 2014, p.65.**

الحوكمة في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الشركات والحكومات والمجتمع المدني[١].

تسعى الحوكمة إلى تحقيق أهداف مختلفة، مثل: الكفاءة: من خلال ضمان أن يتم استخدام الموارد بشكل فعال وكفء، والعدالة: من خلال ضمان أن يتم معاملة جميع أصحاب المصلحة بشكل عادل، والشفافية: من خلال ضمان أن تكون المعلومات متاحة بسهولة وبشكل علني، والمساءلة: من خلال ضمان أن يكون القادة مسؤولين عن أفعالهم[٢].

وتلعب الحوكمة دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة. فهي تساعد على ضمان أن يتم إدارة الموارد بطريقة مستدامة، وأن يتم حماية حقوق الإنسان، وأن يتم تحقيق العدالة الاجتماعية. وهي تضمن أن تدار الموارد العامة بشكل عادل وفعال، وأن يتم اتخاذ القرارات في المصلحة العامة[٣].

ولضعف الحوكمة آثار سلبية على حوافز الاستثمار، حيث تكون الدولة أقل جاذبية للمستثمرين. وذلك لأن المستثمرين يفضلون الاستثمار في الدول التي تكون لديها بيئة سياسية واقتصادية مستقرة. كما أن ضعف الحوكمة يؤدى إلى زيادة تكلفة الاستثمار. وذلك لأن المستثمرين قد يضطرون إلى تحمل مخاطر إضافية عند الاستثمار في الدول ذات الحوكمة الضعيفة[٤].

---

**[١] احمد عبد الصبور الدلجاوى: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبية المباشر فى دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٦، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠١٩، ص٧٦٦**

**[2] Fatima BOUALAM, L'INVESTISSEMENT DIRECT A L'ETRANGER LE CAS DE L'ALGERIE, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De MONTPELLIER I, 2010, p.126.**

**[3] Ana Teresa Tavares-Lehmann, Lisa Sachs, Lise Johnson, and Perrine Toledano, Invesment Incentives: An Introduction, Columbia University Press, New York, 2016, p.5.**

**[4] Fatima BOUALAM, L'INVESTISSEMENT DIRECT A L'ETRANGER LE CAS DE L'ALGERIE, op.cit., p.140.**

## المطلب الثانى
## نموذج الولايات المتحدة الأمريكية
## في تحقيق التنمية المستدامة

إن الجانب المعياري للتنمية المستدامة يتصور أربعة أهداف أساسية هى: الرخاء الاقتصادي؛ الاندماج والتماسك الاجتماعي؛ الاستدامة البيئية؛ والحكم الرشيد من قبل الجهات الفاعلة الاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك الحكومات وقطاع الأعمال[١].

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أنتجت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في عام ٢٠١٥، وهي توفر خطة مشتركة لتحقيق السلام والرخاء في العالم. وتدور أهداف التنمية المستدامة في جوهرها حول الهدف العالمي الذى ينص على: توسيع الفرص الاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ورعاية كوكبنا، وتعزيز الحكم الرشيد، ووضع العدالة في القلب من خلال ضمان عدم تخلف أحد عن الركب[٢].

**خطوات الولايات المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق حوافز الاستثمار**

قبل عام ٢٠١٨، كانت المؤسسات الخاصة غير قادرة على امتلاك أكثر من ٢٠٪ من أي شركة هادفة للربح. كان هذا يحد من قدرتها على استخدام أموالها للاستثمار في الشركات التي تتوافق مع أهدافها. في عام ٢٠١٧، تم اصدار قانون المؤسسات الخيرية لعام ٢٠١٧، والذي سمح للمؤسسات الخاصة بامتلاك شركات هادفة للربح دون الحاجة إلى دفع ضرائب على الإيرادات التي تولدها. كان هذا يُعرف أيضًا باسم "استثناء نيومان الخاص – The Newman's Own Exception"، في إشارة إلى المشكلة التي نشأت من ملكية مؤسسة بول نيومان لشركة نيومان الخاصة. يتطلب الاستثناء الجديد أن تذهب جميع الإيرادات التي تولدها الشركة المملوكة للمؤسسة الخاصة نحو مهمة المؤسسة. هذا يعني أن المؤسسة يمكنها استخدام الأرباح لتمويل برامجها الخيرية أو غير الربحية[٣].

---

(1) **JEFFREY D. SACHS, THE AGE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT, op.cit., p.4.**

(2) **https://www.usaid.gov/sdgs**

(٣) **يأمل الكثيرون أن يفتح هذا الحكم الجديد الباب أمام المزيد من المؤسسات التي تفكر في ملكية الشركات الهادفة للربح والمتوافقة مع المهام. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار في المشاريع الخيرية والاجتماعية، مما يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على المجتمع. فيما يلي بعض الأمثلة على كيفية استخدام المؤسسات الخاصة للاستثناء الجديد: يمكن لمؤسسة خيرية بيئية أن تمتلك شركة هادفة للربح تنتج منتجات صديقة للبيئة. يمكن لمؤسسة خيرية تعليمية أن تمتلك شركة هادفة للربح تنشر كتب مدرسية أو تقدم دورات**

ومن الخطط المحلية في الولايات المتحدة خطة (PlaNYC) في مدينة نيويورك، والتى لديها ١٠ أهداف للتنمية المستدامة، هي:

١. الهدف ١ هو توقع زيادة بنحو مليون نسمة في عدد سكان مدينة نيويورك بحلول عام ٢٠٣٠، وبالتالي التخطيط لتوفير المزيد من المساكن والأحياء ذات الأسعار المعقولة.
٢. الهدف ٢ هو إنشاء المزيد من المتنزهات والأماكن العامة، التي تعتبر حيوية لنوعية الحياة والصحة العامة.
٣. الهدف ٣ هو تنظيف المناطق الملوثة، ما يسمى الحقول البنية.
٤. الهدف ٤ هو تحسين جودة الممرات المائية للنقل والترفيه وسلامة المياه والنظم البيئية الساحلية.
٥. الهدف ٥ هو ضمان سلامة وكفاية إمدادات المياه في مدينة نيويورك.
٦. الهدف ٦ هو نظام نقل عام قوي ومرن وفعال ومنخفض التكلفة وسليم بيئيًا.
٧. الهدف ٧ هو كفاءة الطاقة والموثوقية.
٨. الهدف ٨ هو تحسين جودة الهواء.
٩. الهدف ٩ هو تحويل إدارة النفايات الصلبة من نموذج مدافن النفايات التقليدية إلى أساليب جديدة مثل أنظمة تحويل النفايات إلى طاقة والمزيد من إعادة التدوير.
١٠. الهدف ١٠ هو تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة في المدينة[١].

إن نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في نيويورك هو بالفعل أقل من ثلث المتوسط الوطني للولايات المتحدة، ولكن عند حوالي ٦ أطنان للفرد، لا تزال انبعاثات المدينة أعلى بكثير من المستوى المنخفض للغاية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي سيحتاج العالم إلى تحقيقها بحلول منتصف القرن. . وكما سنلاحظ لاحقاً، فإن الانبعاثات العالمية ربما لا ينبغي أن تتجاوز ١,٧ طن للشخص الواحد بحلول عام ٢٠٥٠، إذا كان للعالم أن يحافظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية عند مستوى أقل من درجتين مئويتين، كما اتفقت حكومات العالم. وعلى هذا فلسوف يكون لزاماً على مدينة نيويورك أن تبذل جهوداً كبيرة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما يتعين على بقية الولايات المتحدة أن تبذل المزيد من الجهود.

---

**عبر الإنترنت. يمكن لمؤسسة خيرية صحية أن تمتلك شركة هادفة للربح تصنع الأدوية أو المعدات الطبية. للمزيد أنظر:**

**Diane-Charlotte Simon, and Alexander S. Preker, Sustainability Business and Investment Implications, op.cit., pp.106-107.**

**[١] للمزيد يمكن زيارة الرابط التالى:**

**https://climate.cityofnewyork.us/initiatives/planyc-getting-sustainability-done/**

وكجزء من خطة PlaNYC، اعتمدت مدينة نيويورك هدفًا يتمثل في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٣٠ بالمائة بحلول عام ٢٠٣٠، تتوقع PlaNYC عدة وسائل لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك المباني الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة، والمصادر النظيفة. للطاقة، وأنظمة نقل أكثر استدامة، وتحسين إدارة النفايات. يعد هدف الانبعاثات في مدينة نيويورك ملحوظًا لعدد من الأسباب، بما في ذلك تفاصيل الخطة بالإضافة إلى حقيقة أن مدينة نيويورك تمضي قدمًا في خفض الانبعاثات حتى في حين تظل الحكومة الفيدرالية الأمريكية في طريق مسدود بشأن سياسة المناخ.

تحدد خطة عمل مدينة نيويورك أربع فئات رئيسية لخفض الانبعاثات. الأول هو الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في التدفئة والتبريد والتهوية في المباني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك عزل الهواء وعزله بشكل أفضل، والتدفئة والتبريد الطبيعي، واستخدام المضخات الحرارية بدلاً من الغلايات والأفران، والتوليد المشترك للكهرباء والحرارة بواسطة محطات الطاقة.

والثاني هو إمدادات الطاقة النظيفة، والتي تبتعد عن الوقود الأحفوري وتتجه نحو الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية على أسطح نيويورك. وتخطط نيويورك أيضًا لجلب المزيد من الطاقة الكهرومائية من كندا عبر خطوط النقل لمسافات طويلة كجزء من استراتيجيتها لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. طاقة الرياح البحرية هي الاحتمال الثالث على نطاق واسع[١].

والعنصر الثالث لخفض الانبعاثات هو النقل المستدام. وينبغي تحويل أساطيل المركبات إلى استخدام الكهرباء (على سبيل المثال، المركبات التي تعمل بالبطاريات أو بخلايا الوقود)، وينبغي توجيه وسائل النقل بشكل متزايد نحو النقل الجماعي، والمشي، وركوب الدراجات.

والفئة الرابعة هي الإدارة المحسنة للنفايات الصلبة. ومع الانتقال من مدافن النفايات إلى أنظمة إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة كما هو الحال في أنقرة، يتم تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال تقليل انبعاثات غاز الميثان في مدافن النفايات وتسخير الطاقة الموجودة في النفايات العضوية.

الجزء الأخير والمهم للغاية من PlaNYC هو استخدام المقاييس الجديدة. تصف لوحة المعلومات في الشكل لكل فئة من فئات الأهداف تقديرًا كميًا محددًا لما يفترض أن يحققه الهدف، وأحدث البيانات، وما إذا كانت المدينة تحرز تقدمًا أو تتخلف أكثر[٢].

---

(1) **JEFFREY D. SACHS, THE AGE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT, op.cit., p.388.**

(2) **JEFFREY D. SACHS, Ibid p.391.**

## الخاتمة

في ختام هذا الموضوع، يمكن القول أن دراسة أثر حوافز الاستثمار على التنمية المستدامة تعد من الدراسات المهمة التي يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المختلفة. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الإيجابية والسلبية لحوافز الاستثمار على التنمية المستدامة، وذلك من أجل تحديد أفضل الطرق لضمان تحقيق الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية.

**وبناءً على ما سبق، يمكن اقتراح بعض النتائج المهمة، وهي:**

١. حوافز الاستثمار يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز الاستثمارات المحلية، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٢. يمكن أن تؤدي أيضًا إلى آثار سلبية على التنمية المستدامة، مثل تشجيع الاستثمارات في القطاعات غير المستدامة، وإهدار الموارد المالية، وتزايد التفاوت الاقتصادي.

٣. دراسة أثر حوافز الاستثمار على التنمية المستدامة تتطلب تحليلًا دقيقًا لهذه الآثار، وذلك من أجل تحديد أفضل الطرق لضمان تحقيق الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية.

وفيما يلي بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد في تحقيق آثار إيجابية لحوافز الاستثمار على التنمية المستدامة:

١. توجيه الحوافز الاستثمارية نحو القطاعات الاقتصادية المستدامة، مثل القطاعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة أو التي تدعم الاقتصاد الأخضر.

٢. ربط الحوافز الاستثمارية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال وضع معايير محددة للحوافز، مثل الالتزام بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية.

٣. إجراء تقييم دوري لأثر الحوافز الاستثمارية، وذلك لضمان فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**المراجع**

**أولا: المراجع العربية**


١. احسان محمد الحسن: علم الاجتماع الاقتصادى، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،٢٠١٠.

٢. احمد توفيق الانصارى: الاقتصاد الاستثمارى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٢٠.

٣. احمد عادل عبد العظيم: البيئة والتنمية المستدامة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

٤. احمد عبد الصبور الدلجاوى: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبية المباشر فى دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٦، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠١٩

٥. بندر صقر سالم، وابراهيم عبد الله عبد الرؤوف: دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تحقيق التنمية المستدامة فى المملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦٦، أغسطس ٢٠١٨، ص١٠١٣

٦. رانيا محمود عبد العزيز عمارة: مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات الغربية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص٣٣٦

٧. عدنان داود محمد العذارى: الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة فى بعض الدول الاسلامية، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، بدون ناشر.

٨. على زيد الزغبى: التنمية المستدامة – المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٣٧، ٢٠٠٩.

٩. فؤاد شبل: التنمية الاقتصادية – أصولها وقواعدها، وكالة الصحافة العربية، ٢٠٢١.

١٠. محمد محمد عبد الوهاب طاحون: البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة – دراسة مقارنة، دكتوراه، كلية الحقوق ' جامعة حلوان، ٢٠١٤.

١١. محمود على الشرقاوى: النمو الاقتصادى وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

١٢. مدحت ابو النصر، وياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة (مفهومها – أبعادها – مؤشراتها)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٧.

١٣. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: آثار الاستثمار الاجنبى المباشر على القطاع الصناعى فى دول مجلس التعاون، التعاون الصناعى فى الخليج العربى، المجلد ٢٢، العدد ٨٦، أكتوبر ٢٠٠١.

١٤. ناصر عبد العزيز الرشيد: تحويل المساهمة العامة إلى خاصة فى تنفيذ مشروعات البنية التحتية – مؤسسات مستدامة فى ظل قواعد الاستثمار الدولية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد ٤٦، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٢.
١٥. هبة الله احمد سيد: تأثير الانفتاح التجارى على التنمية المستدامة فى ظل جائحة كوفيد ١٩، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، يوليو ٢٠٢٢.

## ثانيا: المراجع الأجنبية


1. Annie Tortian, International Investment Agreements and Their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence from Four Emerging Central European Countries, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite PARIS I – PANTHEON – SORBONNE.
2. Gilles Dufrénot, New Challenges for Macroeconomic Policies, Palgrave Macmillan, 2023.
3. John Blewitt, Understanding Sustainable Development, Third Edition, Routledge, NY, 2018.
4. Ana Teresa Tavares-Lehmann, Lisa Sachs, Lise Johnson, and Perrine Toledano, Invesment Incentives: An Introduction, Columbia University Press, New York, 2016.
5. Bao-Thy Le, Essays on foreign direct investment: firm productivity, regional externalities, and resource curse, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, UNIVERSITÉ DE STRASBOURG, 2021.
6. Diane-Charlotte Simon, and Alexander S. Preker, Sustainability Business and Investment Implications, World Scientific Series in Health Investment and Financing – Vol. 5, 2023, p.98.
7. Fatima BOUALAM, L'INVESTISSEMENT DIRECT A L'ETRANGER LE CAS DE L'ALGERIE, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De MONTPELLIER I, 2010.
8. Fourth Edition, and Jennifer A. Elliott, An Introduction to Sustainable Development, Routledge, 4th edition, 2013 .
9. George E. Lent, Tax Incentives for Investment in Developing Countries, IMF Staff Papers, Palgrave Macmillan, vol. 14(2), 1967.
10. Irma Johanna Mosquera Valderrama, Tax Incentives: From an Investment, Tax, and Sustainable Development Perspective, Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2021

11. JEFFREY D. SACHS, THE AGE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT, Columbia University Press, 2015.
12. Jordan Ondatje, Investment Incentives, Real Estate Working Group, 2019.